بيان صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني يعتبر فيه مصادقة الحكومة الإسرائيلية على اقتطاع الأموال المخصصة للأسرى وعائلاتهم ولعائلات الشهداء من عائدات الضرائب التي تجمعها لصالح دولة فلسطين، جريمة جديدة تضاف لسلسلة جرائم الاحتلال اليومية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني*

٢٠٢١/٧/١٢

اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني مصادقة حكومة الاحتلال الإسرائيلي على اقتطاع الأموال المخصصة للأسرى وعائلاتهم ولعائلات الشهداء من عائدات الضرائب التي تجمعها لصالح دولة فلسطين، جريمة جديدة تضاف لسلسلة العقوبات والجرائم اليومية التي ترتكبها هذه الحكومة الاستيطانية المتطرفة ضد الشعب الفلسطيني.

وقال المجلس الوطني في بيان أصدره اليوم: إن قرار حكومة الاحتلال أمس، باقتطاع ما يعادل ١٨٥ مليون دولار أمريكي من أموال المقاصة الفلسطينية عن عام ٢٠٢٠، إلى جانب الاقتطاع الشهري منها، قرار غير قانوني، يأتي ضمن حملات التحريض والابتزاز والإجراءات العقابية الممنهجة للمساس بشرعية النضال الفلسطيني للتسليم بواقع هذا الاحتلال والتعايش معه.

وأكد المجلس أن رعاية الأسرى وعائلاتهم وعائلات الشهداء والجرحى واجب وطني والتزام قانوني على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الفلسطينية، لتوفير الحياة الكريمة لهم، بعد أن حولّهم الاحتلال إلى ضحايا لإرهابه الذي يصمت عنه العالم ومؤسساته التي من مسؤولياتها وواجباتها معاقبته ووضع حد له، بدلاً من توفير الغطاء لجرائم قادته وجنوده وجماعات المستوطنين الإرهابية، مطالباً دول العالم بالتدخل لوقف قرصنة الاحتلال لأموال الشعب الفلسطيني.

وأضاف المجلس أن قضية الأسرى والمعتقلين والشهداء وحماية عوائلهم هي قضية وطنية بامتياز، فهم الذين ناضلوا وضحوا من أجل حرية شعبهم، مؤكداً على استمرار المؤسسات الفلسطينية بتقديم الرعاية الكاملة لهم.

وطالب المجلس الوطني الاتحاد البرلماني الدولي وكافة الاتحادات البرلمانية بإدانة هذا القرار الذي يأتي تطبيقاً للقانون العنصري الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في تموز ٢٠١٨، وإلزام الكنيست بالانصياع لقواعد القانون الدولي، وإلغاء تشريعاته العنصرية، وتعويض الضحايا من أبناء شعبنا عن إرهاب دولة الاحتلال المنظم.

وأكد المجلس أن هذه الحكومة الاستيطانية كسابقتها تدرك أنها ستفلت من العقاب، فباشرت منذ اليوم الأول جرائمها في تكريس الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم البيوت والضم

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، المجلس الوطني الفلسطيني
https://www.palestinepnc.org/news/item/769-2021-07-12-18-11-01

والتهجير في سلوان والشيخ جراح وحمصة والاعتقالات والقتل بدم للأطفال، واقتحام المقدسات وتهويد القدس وهي مستمرة في اضطهاد الأسرى والمعتقلين في سجونها، وفرض المزيد من الإجراءات العنصرية بحق شعبنا.

ويذكّر المجلس مجدداً أن المادتين (٩٨/٨١) من اتفاقية جنيف الرابعة تلزمان القوة الحاجزة (إسرائيل) التي تعتقل أشخاصاً محميين، إعالتهم، وتوفير الرعاية الطبية، وعليها أيضاً أن تعيل الأشخاص الذين يعولهم المعتقلون، وتوفير مخصصات للمعتقلين الذين يجوز لهم تلقي إعانات من دولتهم، وتوفير جميع التسهيلات للمعتقل لإرسال إعانات إلى عائلته.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/